

الفرع الثاني: مرتكزات المبدأ

يقوم مبدأ فصل السلطات على أربعة

مرتكزات أساسية تتمثل فيما يلي:

1. توزيع السلطات العامة في الدولة إلى

ثلاث: السلطة التشريعية والسلطة

التنفيذية والسلطة القضائية.

2. تحديد الأشخاص القائمين على تنظيم تلك السلط. حيث تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخرى. وهذا لا يعني أن مبدأ فصل السلط يهدف إلى أن تستقل كل هيئة عن الأخرى.

إنما المقصود هو عدم تركيز
وظائف الدولة وتجميعها في يد
واحدة بل توزيعها على هيئات
منفصلة، دون أن يمنع هذا التوزيع
التعاون بينهما .

3. لا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات
الثلاث بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام
الموكولة لها، بمعنى أن هناك ضمانا
للحيلولة دون الاحتكار المطلق للسلطة في
أي مجال من المجالات حتى لا يتم
الاستبداد باستخدامها.

4. قيام كل سلطة بالمراقبة المتبادلة
بينها، بهدف إيقاف التعسف في
استخدام كل سلطة لاختصاصاتها،
حيث كل سلطة تنتهي اختصاصاتها
في الحدود المقررة لها.

-ترتكز نظرية مبدأ فصل السلط حسب مونتسكيو
على أهمية تواجد عنصرين، هما التخصيص
والاستقلالية، فالأول فصل وظيفي حيث تمارس
الوظائف الثلاث الكبرى في الدولة من قبل ثلاثة
سلطات مختصة، أما الثاني ففصل عضوي
تستقل كل من هذه السلطات عن الأخرى.